

بايدن يهدد بإنهاء شهر العسل مبكرا مع القاهرة

الحزب الديمقراطي الأميركي يستعد لتصفية حسابات سياسية مع مصر

لم تستقر علاقات مصر مع الولايات المتحدة على مدار السنوات الماضية، إلا في فترات قصيرة، وكانت ورقة المساعدات التي تقدمها واشنطن إلى القاهرة ورقة ضغط منذ ثمانينات القرن الماضي، واليوم ترفع أقطاب سياسية أميركية ورقة جديدة بوجه القاهرة.

القاهرة - جددت تغريدة المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة جو بايدن الجراح السياسية بين الديمقراطيين والقاهرة، حيث أدان على حسابه على تويتر وضع الحريات في مصر والعلاقة الوطنية التي تربط غريمه الرئيس دونالد ترامب بالرئيس عبدالفتاح السيسي، وأوصت تغريدة بايدن أن وصوله إلى البيت الأبيض يعني انتهاء ما يوصف بـ"شهر العسل" بين واشنطن والقاهرة، والعودة إلى مربع الأزمات بين الجانبين، والذي تراجع كثيرا عقب وصول ترامب إلى السلطة خلفا لباراك أوباما.

مصفطى كامل السيد
من المتوقع أن يسير
بايدن على نهج أوباما
تجاه مصر

وكتب بايدن "إن اعتقال وتعذيب وإبعاد الناشطين في مصر مثل سارة حجازي، ومحمد سلطان، وتهديد عائلاتهم أمر غير مقبول، ولم تعد هناك شبكات دون رصيد للدكتاتور المفصل لدى ترامب"، في إشارة إلى أن الرئيس الأميركي الحالي لا يتعامل بصرامة مع أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

وتوقع متابعون أن تعود سياسات أوباما مع مصر، مع فوز بايدن، والتي اتسمت بالتوتر الشديد، حيث وقفت إدارته السابقة مع جماعة الإخوان المسلمين التي أسقطها الشارع المصري في ثورة شعبية عارمة مدعومة من الجيش، ودرجتها القاهرة على قوائم التنظيمات الإرهابية، ورفض الرئيس السابق باراك أوباما الاعتراف بذلك، وظلت علاقته متوترة بالسياسي حتى رحيله عن البيت الأبيض منذ أربعة أعوام.

وحبست القاهرة أنفاسها في الانتخابات الأميركية السابقة، وكانت تخشى فوز المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، والتي شغلت منصب

الشارع المصري يستجوب الحكومة والبرلمان:

من يحمي أصحاب الكلام المنفلت

القاهرة - تقرب شريحة كبيرة من المصريين ما ستسفر عنه الأيام المقبلة بشأن تحرك الحكومة لوضع حد لانفلات مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك وعضو مجلس النواب، بعد "النداء الأخير" الذي وجهه النادي الأهلي لمؤسسات الدولة المختلفة الأحد، واصفا إفلاته المتكرر من المساعلة على التجاوزات بأنه يهدد دولة القانون وينذر بتأجيج الغضب المجتمعي وإحداث الفتن في الوسط الرياضي.

وانتشر مقطع فيديو لمرتضى منصور الإثني، يتهم فيه مصر بأنها "دولة ليس فيها رجال"، وقام بسب محمود الخطيب رئيس النادي الأهلي بالفاظ بذيئة، لكنه سبق الجميع بخطوة، وتقدم ببلاغ إلى النائب العام بيزئ نفسه من تهمة الإساءة للدولة وقيادتها أو الهجوم على أي شخص، مدعيا أن أفرادا تابعين للنظام القطري يريدون إشعال الفتنة بالبلاد.

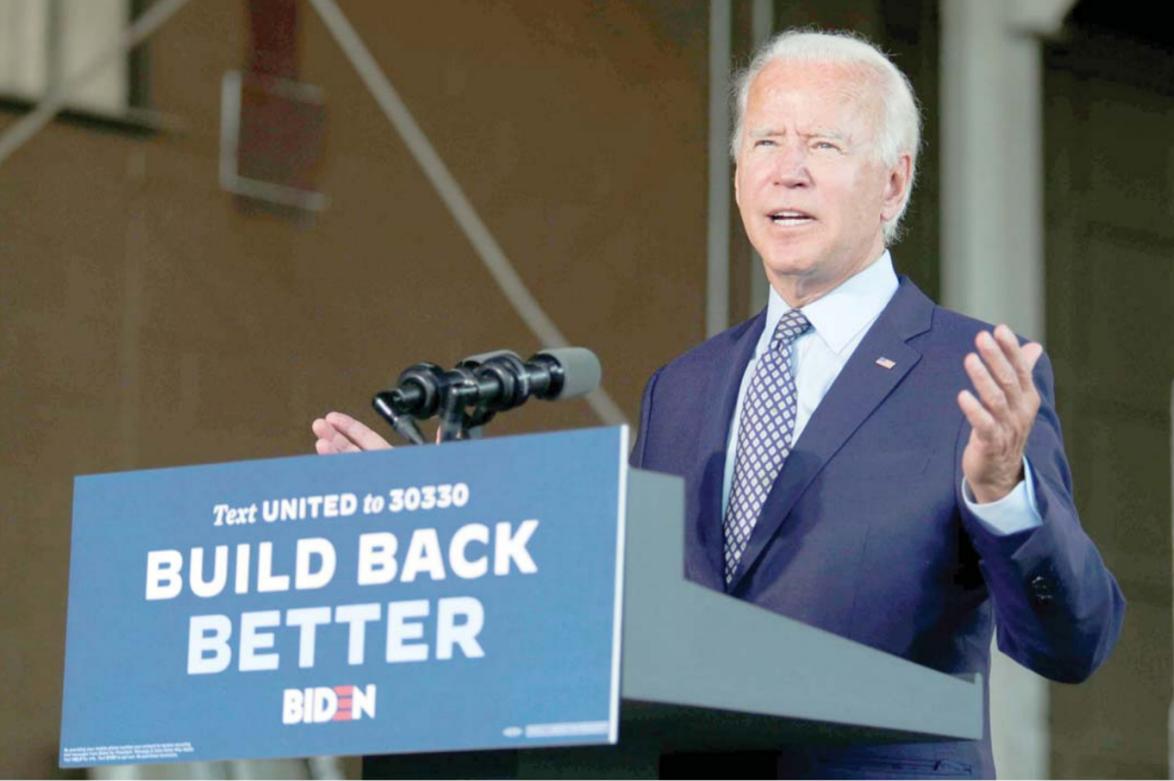
وتصدر هاشتاغ "مرتضى يهين الدولة" موقع تويتر في مصر، حيث شارك عشرات الآلاف من المغردين للمطالبة بحسابته على تصريحاته المسيئة للمؤسسات وقياداتها والملايين من المصريين بعدما جردهم من رجولتهم، وخاض في أعراض الكثيرين دون عقاب.

وما ضاعف غضب الشارع أن مواطنين من بلدان عربية شاركوا باستنكار الصمت الرسمي على تجاوزات منصور الذي ينقل صورة سلبية عن مصر إلى العالم. وأصبحت ظاهرة مرتضى مزجة للحكومة، فقد أصبح مصدرا لإثارة الفتن والأزمات في توقيفات حساسة، إما بدخول معارك مع كيانات ومؤسسات، وإما التعرض لأفراد لهم ثقل وجماهيرية بالسياب، واستخدام اللفاظ مروعة اجتماعيا، والتأكيد على أنه "أسد لا يستطيع أحد الوقوف في وجهه".

وتزامن إصرار منصور على اقتعال أزمات وصدامات كثيرة، مع مجابهة الحكومة جملة من المخاطر والتحديات على جبهات متعددة، على غرار ما يرتبط بالشأن الليبي وسد النهضة وجائحة كورونا، ومحاولة انتشال الاقتصاد من عثراته، وكلها ملفات تعول فيها الدولة على زيادة وعي الشارع ليكون ظهيرا قويا للحكومة في تحقيق تقدم ملموس في سبيل مواجهة مدعومة بغطاء ودعم مجتمعي.

وتتشغل تصريحات منصور الخارجية عن السائد الرأي العام بمعارك جانبية تلهي الناس عن صميم اهتمامات الحكومة في الملفات ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة.

وبدأ الشارع يركز على الإثارة التي يصطنعها أكثر من اهتمامه بالقضايا المصرية التي تريد المؤسسات لول، وتوظيف انشغال المؤسسات



مصر ضمن دعايتي الانتخابية

وقالت الشيخ لـ"العرب" إن شخصية الرئيس الحالي ترامب أحدثت تغييرات مهمة في السياسة الخارجية الأميركية، بالرغم من أن مساهمة أي رئيس لا تتجاوز 30 في المئة، لكنها جاءت في صالح القاهرة، فاستمرار المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لم يتضمن هجوما مباشرا على مصر.

ولا يستبعد حدوث تغيير في تصورات الولايات المتحدة التي اتخذت موقفا يرفض التدخل في سياسات الدول مع وصول بايدن إلى السلطة، وأن القاهرة قد تواجه ضغوطا تتركز على توجهاتها المرتبطة بتنظيم الإخوان، بعد أن ارتكبت ممارسات إدارة ترامب على القرارات الاقتصادية المتعلقة بصفقات الأسلحة من دون أن تخرط بشكل أكبر في التصرفات العامة لدول الشرق الأوسط.

تجاه القاهرة، باعتبار أن مصر أول من وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل، ولديها رؤية نشطة في مكافحة الإرهاب.

لكن قد يتعرض النظام المصري لهجوم آخر من قبل أعضاء في الكونغرس، ما يجعل التوازن الذي حققه ترامب بوضعه إلى السلطة يتأثر حال فاز بايدن في الانتخابات. مع ذلك لا تشغل السياسة الخارجية حيزا كبيرا في حملات الدعاية الانتخابية الأميركية، وقد تنصب على محاولات إسرائيل ضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية.

وأكدت الخبيرة في الشؤون الأميركية نورهان الشيخ أن العلاقات المصرية مع الديمقراطيين تنقسم دائما بالتوتر، والقاهرة أقرب إلى الجمهوريين، خاصة أن عودة الحزب الديمقراطي سوف تكون مقترنة هذه المرة بتقارب مع الإسلاميين.

واشنطن، التي أيضا لم تعد هي نفسها منذ خمس سنوات، تتحكم في مفاتيح قضايا عديدة.

ورجح استاذ العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة مصطفى كامل السيد أن يسير بايدن على نهج أوباما تجاه مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013، حيث يضم فريق مستشاريه المتخصصين في ملف الشرق الأوسط

عددا ممن يسمون بـ"التقدميين"، المعروفين بتحيزهم لقضايا حقوق الإنسان، ووضعه إلى الحكم يعني اتخاذ مواقف حاسمة من الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان بوجه عام.

وأوضح السيد في تصريح لـ"العرب" أن وصوله إلى البيت الأبيض لا يعني تغييرا أميركيا جذريا في العلاقات مع مصر، وأن الظهور المتوقع لقضايا حقوق الإنسان على السطح ستقابله مواقف مجاملة من البنتاغون

الحزب الجمهوري، وإثارة الرأي العام الأميركي ضده، كحزب يميني متطرف لا يعبأ بالحريات ويشجع من يقومون بتصرفات منافية لها.

ويشير هؤلاء إلى أن هذه النقطة تتلاقى مع الحماس الديمقراطي اللافت لتوظيف انتهاكات الجمهوريين ضد السود، وهي زاوية تمس جوهر حقوق الإنسان.

ولا يعني ذلك أن المعركة السياسية بين الديمقراطيين والقاهرة مستعدة، ففي ظل تنامي قوة النظام المصري على الصعدا عسكرية وأمنية واقتصادية، ربما تحدث مناوشات تتحول إلى مواجهة مباشرة، ما لم تتصير شبكة المصالح المعقدة.

كما أن مصر اليوم ليست هي التي كانت منذ عشر سنوات، حيث تمكنت من نسج شبكة قوية من العلاقات مع دول كبيرة، تستطيع المناورة بها في مواجهة

التحديات لتحقيق مكاسب، وأصبح على الحكومة تأكيد نواياها في عدم التمييز والانتقائية، لتكون المحاسبة للجميع.

بالتحديات لتحقيق مكاسب، وأصبح على الحكومة تأكيد نواياها في عدم التمييز والانتقائية، لتكون المحاسبة للجميع.

بالتحديات لتحقيق مكاسب، وأصبح على الحكومة تأكيد نواياها في عدم التمييز والانتقائية، لتكون المحاسبة للجميع.

وتوقعت مصادر سياسية لـ"العرب"، انتهاء ظاهرة منصور قريبا مع إصرار الحكومة على اتباع أساليب صارمة ضد التجاوزات والاستقواء وسوء استغلال النفوذ وادعاء وجود أشخاص فوق سلطة الدولة والقانون، وهو ما ظهر مؤخرا في أكثر من ملف، كما أن الشارع أصبح ينظر إلى الوقوف بقوة ضد مرتضى على أنه إنجاز لا يقل أهمية عن النجاحات التي تحققت الدولة في ملفات داخلية وخارجية.

وقالت المصادر، إن هناك أصواتا داخل دوائر الحكم، أصبحت ترى خطورة استمرار مرتضى بنفس الوتيرة، على صورة الحكومة أمام الرأي العام، في ظل تدمير المؤيدين لها، قبل المعارضين، من الصمت على تجاوزاته، وإلهاء الشارع في توقيت يتطلب من الوعي واليقظة والتركيز مع التحديات التي تواجهها الدولة، ولم يعد مقبولا أن تكون المؤسسات في اتجاه، والناس في اتجاه آخر.

ودعم رئيس حزب الكرامة محمد سامي هذا الرأي بتأكيد أن "مرتضى أصبح يسيء لمنظومة الحكم في مصر، وبات على الحكومة أن تتعامل مع الإنجاز في الملف الأخلاقي والسلوكي، كما تتعامل بجديّة مع الملف الاقتصادي، لأن الإخفاق في أحدهما يشوه صورة الآخر، وأصبح السبب مطالبنا بالتحلّص من أي شخص يوهم الرأي العام، بأنه يستمد قوته من الإحتماء في مؤسسة الرئاسة".

وما يثير استغراب الرأي العام ، ذلك السكوت الغريب على سقطات مرتضى، رغم مقاضاته من أشخاص وكيانات، إلى درجة أن كثيرين يتسألون بجديّة حول الجهة التي تحميه، إذ لم يُستدع للتحقيق، ويرفض مجلس النواب رفع الحصانة عنه، ويُسمح له بالظهور المستمر على القنوات الفضائية ما يثير شكوك البعض في أن له علاقات بشخصيات نافذة.

وما يضع على الحكومة عبء لجم مرتضى منصور، أنه يروج لوجود علاقات تربطه بمسؤولين في مراكز حيوية، ويخاطب الرأي العام بطريقة توحى بأنه "ضيف دائم في مكتب النائب العام"، في محاولة لترهيب خصومه وإقناعهم بأنه يتمتع بالحصانة السياسية، قبل

وأصبح البعض يردد مقولة السيسي الشهيرة، عندما وصل إلى الحكم، بأنه "ليس عليه فواتير يسدها لأي شخص أو جهة حتى يتغاضى عن أخطاء أو تجاوزات أحد"، أي أن اسم رئيس الدولة صار يقحم كلما تجاوز مرتضى منصور دون حساب، واللائق أنه يُدلي بمعلومات تفصيلية عن أسماء وعناوين خصومه وينشر لهم تسجيلات، وكان هناك من يده بمعلومات يُفترض أن معرفتها مقصرة على دوائر أمنية.



مصريون يطالبون
بمحاسبة مرتضى منصور
على تصريحاته المسيئة
للمؤسسات وقياداتها